طلعت حرب.. رائد الاقتصاد المصرى

لم تكن عبقرية طلعت حرب فى أنه صاحب نهضة مصر الاقتصادية.. أو لأنه قام بإنشاء أول بنك وطنى.. إنما كانت عبقريته الحقيقية فى إيمانه العميق بقدرة المصريين على تنمية الاقتصاد المصرى.. فى وقت كان من المستحيل فيه أن يوجد ما يسمى بالاقتصاد المصرى.. وكان هذا الإيمان هو البداية الحقيقية لنجاح طلعت حرب.. وكان أيضاً بمثابة خط الدفاع الأخير الذى استطاع أن يحفظ لمصر كل ما قدمه لها طلعت حرب!!

إسماعيل منتصر

طلعت حرب رائد اقتصاد مصر

ولم يكن الاحتلال العسكرى هو كل ما تعانى منه مصر.. فقد تعرض الاقتصاد القومى.. فى النصف الثانى من القرن الماضى للغزو الاقتصادى.. بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان.. وأصبحت البلاد محتلة اقتصادياً.. تماماً كما كانت محتلة عسكرياً.. وتمثل هذا الاحتلال الاقتصادى فى إنشاء صندوق الدين الذى سيطر على إقتصاد مصر تماماً.. وفى الامتيازات الأجنبية التى ظلت تتسع على مر السنين حتى أصبحت خطراً مروعاً.. وكان من السهل على أى «حواجة» أن يأتى إلى مصر حاملاً فى حقيبته قانون بلاده.. لا لكى يطبقه على نفسه إنما ليستخدمه فى هدم قوانين البلاد وإهدار مبادئها ونصوصها.. وزاد الأمر سوءاً وجود المحاكم المختلطة التى لم يتم إنشاؤها إلا لحماية هذه الامتيازات الأجنبية.. وفى ظل هذه الظروف استطاعت رءوس الأموال الأجنبية أن تسيطر تماماً على الإنتاج الأهلى.. سواء كان زراعياً أو صناعياً.. وأخذ رأس المال الأجنبى فى التضخم حتى أصبح يمثل أكثر من ٩١٪ من إجمالى الأموال المستثمرة!! وبالإضافة إلى هذا كانت الصناعة المصرية نظرياً لا وجود لها!! وهكذا وجدت البنوك الأجنبية أرض المسرح خالية لها تماماً للعب فيها ما تشاء من الأدوار!.. وكانت هذه البنوك مرتبطة ببلادها بروابط واسعة.. وإن اختلفت أشكال هذه الروابط.. وقد أدى هذا الوضع إلى نشوب الصراع بين فروع هذه البنوك الموجودة فى مصر.. نتيجة تنفيذ كل منها سياسة بلاده الخاصة.. وإن اتفقت فيما بينها على استنزاف الثروة الوطنية.. وكان أول أهداف هذه البنوك هو تسهيل عمليات الأجانب وخصوصاً فى مجال التجارة الخارجية.. وكل من بين أهدافها أيضاً استثمار الودائع المحلية – أى رءوس الأموال المصرية – فى دول أجنبية.. خصوصاً فى سندات الإنتاج التى تصدرها حكومات هذه الدول.. أما أخطر الأضرار فحده البنوك فهو السماح لها باستيراد الذهب من الخارج خلال موسم القطن.. فكانت هذه البنوك تستورد الذهب خلال الموسم ثم تعيد تصديره عندما يشرف الموسم على نهايته.. وكان هذا النظام عبئاً على مصر وخطراً على استقرارها الاقتصادى حتى عام ١٩١٦.. وقد استتبع ذلك بالضرورة اختفاء السوق النقدية والمالية من الاقتصاد القومى أى اختفاء سوق الائتمان القصير الأجل والطويل الأجل.. ونتيجة لهذا أصبحت السيولة العامة فى الدولة منخفضة.. وفى وضع لا يسمح لها على الإطلاق بتمويل التحول الاقتصادى.. إن ما يؤكد هذا أن المشروعات الأجنبية التى كانت موجودة فى مصر فى ذلك الوقت كانت تعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال الأجنبى المستورد.

من هذا المناخ ولد الاقتصاد المصرى..

هكذا كانت مصر.. وهكذا كان اقتصادها.. ولم يكن غريباً أن تكون الفكرة العامة المتفق عليها سواء بين المصريين أو الأجانب أنه من المستحيل أن تكون هناك أية نهضة اقتصادية.. وكانت حتى مجرد الدعوة لمثل هذه النهضة نوعاً من الأحلام المستحيلة.. ولكن طلعت حرب كان له رأى آخر!!

حلم داعب خياله

طلعت حرب وبنك مصر.. ٤ كلمات تستطيع أن تعيد ترتيبها عشرات المرات.. وستكون النتيجة فى كل مرة واحدة.. أى أنك ستجد نفس المعنى.. فقد ارتبط اسم طلعت حرب ببنك مصر.. وارتبط اسم البنك بمؤسسة العظيم.. ومن النادر أن يذكر اسم إحدهما دون الآخر.. والحقيقة أن إنشاء بنك مصر ظل حلماً يداعب خيال طلعت حرب وقتاً طويلاً..

وليس معنى هذا أن إنشاء البنك كان منتهى آمال وطموح الرجل.. ولكنه اعتبره الوسيلة الوحيدة لإصلاح أوضاع البلاد اقتصادياً.. فى سنة ١٩٠٧ وضع طلعت حرب كتاباً عن إنشاء بنك وطنى لمال المصريين.. تعمل فيه أيد مصرية.. وتستخدم فيه اللغة العربية.. وفى هذا الكتاب شرح للناس أهمية أموالهم المعطلة التى يستثمرها الأجانب فى غير صالح مصر والمصريين.. واعتبرها دعوة مقدسة وواجباً وطنياً أن يتم استثمار أموال المصريين ومدخراتهم القائمة فى صالح الاقتصاد القومى.. وأخذ يبين لهم أثر المال فى حياة الأمم واستقلالها وطالبهم بأن يعتمدوا على أنفسهم فى جميع حاجياتهم.. كانت دعوته ببساطة أن تكون أموال مصر للمصريين.. ولكى يتم ذلك كان لابد من إنشاء بنك وطنى.. فلم يكن هناك بديل.. ولهذا أصر طلعت حرب على إنشاء هذا البنك.. وبذل المستحيل ولم يتخل لحظة واحدة عن هذه الفكرة.. التى عاشت معه طويلا..

حتى نجح أخيراً فى تحقيقها.. وإذا كان التاريخ سيظل يذكر يوم ٧ مايو من عام ١٩٢٠ باعتباره تاريخ تأسيس بنك مصر.. وباعتباره بداية مرحلة كفاح كان لها أثرها فى تنمية الاقتصاد المصرى.. فإنه سيظل يذكر أيضاً هذا اليوم باعتباره نهاية مرحلة كافح فيها طلعت حرب لتنفيذ فكرته.. وإرساء قواعد مبادئه.. وهى أن تكون أسهم بنك مصر أسمية لا يملكها إلا المصريون وأن يكون العمل فى بنك مصر كله باللغة العربية.. وأن يقوم بالعمل فيه موظفون من المصريين.. والحقيقة أن هذه الأسس نفسها كانت مدعاة للسخرية فى ذلك الوقت.. فمن قائل كيف يساهم المصريون فى بنك وهم لا يدركون من أعمال البنوك شيئاً.. ومن قائل كيف يعتمد على موظفين مصريين للقيام بالأعمال المصرفية وهى أعمال فنية متخصصة – لا يتقنها إلا القليلون.. ومن متسائل كيف تصلح اللغة العربية لهذا اللون من الأعمال المالية.. ومن منهم

صورة تاريخية للذين شاركوا مع طلعت حرب فى تأسيس بنك مصر

طلعت حرب.. رائد الاقتصاد المصرى

تأسيس البنك بالتعصب الأعمى.. ومن متشيء للمشروع بالفشل السريع.. خاصة أن رأس مال البنك عند إنشائه لم يتعد ٨٠ ألف جنيه مصرى.. فأضاف ذلك مادة أخرى للسخرية والتشكيك بل قيل إن رأس المال هذا قد لا يكفى حتى لدفع أجرة المحل ومرتبات بعض الموظفين !!.. وتمر الأيام وتنجح طلعت حرب.. وتنجح أفكاره الاقتصادية.. وتتحول كل كلمات السخرية والتشكيك إلى إيمان قوى برجل آمن ببلاده.. لقد بلغ رأس المال الذى كان فى بداية إنشاء البنك ٨٠ ألف جنيه.. بلغ مليون جنيه سبع سنوات فقط !!..

ومن الغريب والعجيب فعلاً أن طلعت حرب الذى كان وراء كل هذا النجاح قد فشل فى بداية حياته فى إدارة مشروع تجارى صغير.. فقد حاول أن يجرب حظه بالاشتغال فى البقالة.. وفشل.. ثم حرب أن يشتغل فى تجارة الأبيان.. وفشل أيضاً.. ثم ينجح بعد هذا فى إدارة شركات كبيرة وكثيرة !!.. ولعل مصر مدينة لهذا الفشل بالكثير.

الحمد لله.. فشل !!..

إن أحداً لا يعرف بالضبط النتائج التى كانت يمكن أن تترتب على نجاح طلعت حرب فى إدارة هذه المشاريع الصغيرة جداً.. فقد كان من الممكن أن تدفعه للسير فى طريق التجارة التقليدية ولحرم البلاد من ارتياد الميادين البكر المتمثلة فى إنشاء أول بنك للمصريين ثم بعد ذلك فى إنشاء الشركات التابعة للبنك.. ثم أن هذا الفشل كان فى الواقع بروفة نجاح للرجل الذى قدر له أن ينشيء ويدير أكبر المشاريع الاقتصادية...

والحقيقة أيضاً أن هذا الفشل قد أعطاه مناعة ضد اليأس والانهيار من المتاعب الهائلة التى تلقيها فى دخوله لإنشاء البنك.. وفى إدارته بعد ذلك.

وقد ظهر اهتمام طلعت حرب بالاقتصاد المصرى منذ كان طالباً فى مدرسة الإدارة والألسن حيث كان معروفاً بميوله الاقتصادية وبكثرة قراءته واطلاعاته فى هذا الميدان.. ورغم أن دراسته كانت تؤهله لمزاولة المحاماة.. ومع ذلك فلن الخطأ أن نتصور أن اهتمامات طلعت حرب كانت كلها اهتمامات اقتصادية فتاريخ حياته يؤكد مدى اهتمامه بالمجتمع المصرى.. فى عام ١٨٩٩ كتب كتاباً رد به على آراء قاسم أمين..

وفى عام ١٩٠٥ كتب كتاباً عن دول العرب والإسلام وفى عام ١٩١٠ اشترك فى حملة ضد مد امتياز قناة السويس ووضع بحثاً اقتصادياً عن وضع مصر تمتنهى الدقة وفى عام ١٩١٦ اشترك فى عمل دراسة عن الأساليب التى اتبعتها ألمانيا فى ترويج صادراتها فى العالم كله.. وكتب تقريراً ناجحاً عن هذا الموضوع.. إن نجاح طلعت حرب فى كتابة هذا التقرير يعكس شغفه بتتبع نشاط الدولة ومعرفة الوسائل التى تمكنها من تحقيق أهدافها القومية.. هذا الكلام يمكن إلقاءه أيضاً إذا تتبعنا اتساع الميدان الذى اختارت شركات بنك مصر العمل فيه.. فقد يكون مفهوماً أن يتجه بنك مصر وهو بنك بلد زراعى بالدرجة الأولى يلعب القطن الدور الرئيسى فى اقتصاده.. ليتجه إلى القطن وتصنيعه وإنشاء شركات لغزله ونسجه.. وقد يكون إنشاء دار الطباعة خطوة طبيعية لتلبية حاجة البنك من كافة المطبوعات التى يحتاج إليها.. ولكن ما هى علاقة البنك بالتمثيل مثلاً.. أو بالسياحة أو بالفندقة أو بالطيران ؟

إن التفسير الوحيد لهذا هو أن طلعت حرب أراد أن يضع الحكومة حيثما أمام أمر واقع للنزول إلى هذه الميادين التى تستلزمها كرامة الأمة والدولة وحتى عند إنشاء البنك تشعر أن طلعت حرب قد استخدم حاسته السياسية بالتوقيت المناسب بعد أن أحس أن الفرصة قد سنحت لتنفيذ مشروعه نتيجة الأوضاع السياسية الموجودة فى ذلك الوقت.

فهو قد نشر مبادئه فى عام ١٩٠٧.. وفى عام ١٩١١ حاول أن ينفذ فكرته الخاصة بإنشاء بنك وطنى.. ولم تسنح الظروف..

وعندما قامت ثورة ١٩١٩ وأحس بالشعور الوطنى معاً ضد السيطرة الأجنبية نتيجة لعدم تنفيذ الإنجليز وعدهم لمصر.. أحس بإحساس الرجل السياسى أن الفرصة قد حانت فعلاً لتنفيذ فكرته التى طالما حلم بها.. وفعلاً تم فى ٧ مايو من عام ١٩٢٧ إنشاء بنك مصر.. وبعد عام واحد فقط من إنشاء البنك بدأ طلعت حرب يفكر جدياً فى تجميع رءوس الأموال اللازمة لإقامة شركات مساهمة مصرية.. ونجح فى توجيه البنك بصفته العضو المنتدب له ومؤسسه فى إنشاء ١٩ مشروعاً جديداً حتى عام ١٩٤٠ بالإضافة إلى إنشاء بنك مصر لبنان الذى أسس فى عام ١٩٢٩ وبرأس مال قدره مليون ليرة.. والشركة العقارية المصرية التى مصرها البنك عام ١٩٣٨.. وليس غريباً بعد هذا كله أن يكون هذا النجاح وهذا الرجل بمثابة غروب لشمس السيطرة الأجنبية على اقتصاد مصر.. وفذا أيضاً لم يكن غريباً أن تنهز هذه السيطرة الأجنبية أول فرصة للانتظام..

أبعاد المؤامرة

فى أواخر عام ١٩٣٨ كان الموقف السياسى الدولى متوتراً.. وفى منتصف عام ١٩٣٩ ازداد الاضطراب بشكل شديد مما ينذر باشتعال الحرب العالمية الثانية.. وبات العالم كله مهدداً باشتعال الحرب فى أية لحظة.. وفى الماضى كان الناس عند إحساسهم بنشوب حرب يحرصون على سحب ودائعهم من البنوك.. وهذا ما حدث فى مصر.. ولمواجهة هذا الاندفاع وازدياد موجات السحب على الودائع يلجأ أى بنك لاستخدام السيولة المالية المتوافرة لديه باعتبارها خط الدفاع الأول أمام شدة سحب الودائع.. وبالنسبة لبنك مصر فلم تكن المشكلة تتمثل فى الواقع فى اندفاع الأفراد لسحب ودائعهم إنما كان الضغط الحقيق على البنك من جانب صندوق توفير البريد الحكومى الذى وكز على سحب ودائعه من بنك مصر بالذات حتى وصل مبلغ ما سحبه إلى مليون جنيه.. فى نفس الوقت الذى كان للصندوق ودائع أخرى فى بنوك أخرى تفوق أضعاف ما له من ودائع فى بنك مصر.. وفذا اضطر بنك مصر للجوء إلى خط دفاعه الثانى والمتمثل فى الأوراق المالية المحتفظ بها.. والتى يمكن الاقتراض بضمانها من البنك الأهلى المصرى الذى كان من المفروض أنه يقوم بدور البنك المركزى فى ذلك الوقت.. ولكن محافظ البنك الإنجليزى.. رفض إقراض بنك مصر رغم أن الأوراق المالية التى قدمها بنك مصر كانت من أقوى الأوراق الموجودة فى ذلك الوقت.. ونقل الفور ذهب طلعت حرب إلى حسين سرى وزير المالية المصرى فى ذلك الوقت يشكو له ما حدث.. ورفض حسين سرى بإيعاز من الإنجليز معاونة الرجل.. وأوضح له بصراحة أقرب ما تكون إلى الوقاحة.. أن الحكومة مستعدة لدعم بنك مصر بشرط أن يتخلى طلعت حرب نفسه عن مكانه فى بنك مصر لرجل آخر ترضى عنه الحكومة وأن يتوقف البنك مستقبلاً عن التوسع فى أى مشاريع جديدة.. وأحس طلعت حرب أن الهدف الرئيسى لهذه المؤامرة هو النيل منه شخصياً.. ولم يضع لحظة واحدة لإنقاذ الموقف ففى ١٤ سبتمبر من عام ١٩٣٩ قدم استقالته إلى مجلس إدارة البنك.. وفعلاً صدر القانون الخاص بتدخل الحكومة لدعم البنك فى ٢٤ يوليو عام ١٩٤١.. وفى ٢١ أغسطس من نفس العام نفى طلعت حرب نداء ربه.. ونجح أعداؤه فى النيل منه.. ولكنهم لم ينجحوا فى أن يحموا أى هدف من أهدافه..

فقد ترك طلعت حرب من ورائه أبناء له استطاعوا أن يكملوا المسيرة وأن يحافظوا على كل ما بناه.. ترك لمصر قيادات وكوادر على أعلى المستويات.. وأهم من ذلك ترك لهم إيمانه العميق.. بمصر وباقتصاد مصر.

كيف يشارك بنك مصر في تنمية اقتصاد مصر

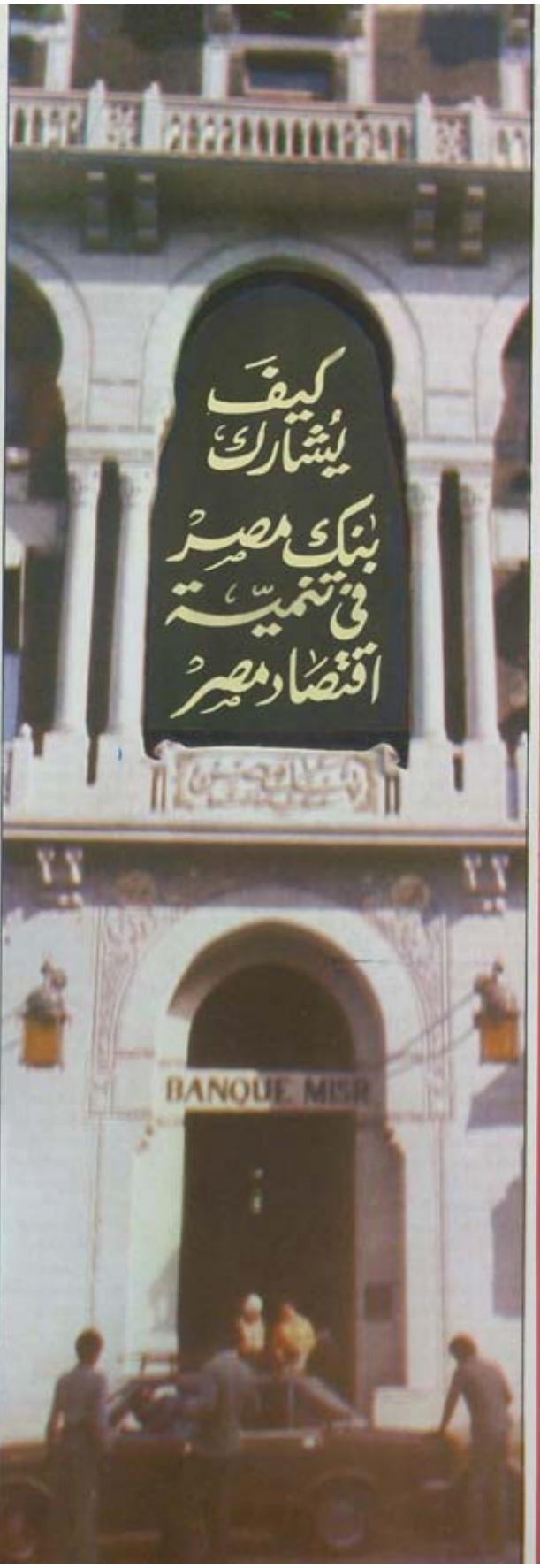

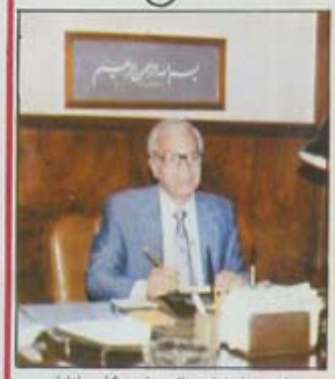

محمد نبيل ابراهيم نائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر

منذ اللحظة التى بدأ فيها «بنك مصر» يزاول نشاطه كبنك تجارى .. كان من أهم أهدافه تجميع المدخرات لخلق المشروعات ... ولذلك اهتم البنك بابتكار أحدث الأوعية الادخارية وبتطوير خدماته المصرفية والامتداد بها إلى كل مكان وبهذا المفهوم أصبح لبنك مصر استراتيجية خاصة ميزته عن بقية البنوك الأخرى .. وليس هناك شك فى أن هذه الاستراتيجية قد نجحت إلى أبعد الحدود فى دفع عجلة التنمية ... والاحتفاظ بها فى حالة دوران مستمر. وكما يقول محمد نبيل ابراهيم نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر... فإن البنك له استراتيجية خاصة جعلته يختلف عن بقية البنوك التقليدية ... فبجانب كونه بنكا تجاريا فهو أيضا بنك أعمال ... بمعنى أن من أهدافه رسم طريق التنمية الشاملة لمصر عن طريق رفع قاعدة الإنتاج السلعى والخدمى التى تنعكس فى شكل تدعيم التقدم المادى وزيادة القيمة المضافة للدخل القومى ... وبالتالى رفع مستوى المعيشة للمواطن المصرى ...

إن تحقيق هذه الأهداف لا يمكن بأى حال اعتباره أمرا بسيطا فهى أهداف طموح للغاية ... وإذا ربطنا بين هذه الأهداف وبين بنك تم تأسيسه فى عام ١٩٢٠ ... وبرأس مال لم يزد على ٨٠ ألف جنيه ... وفى ظروف اقتصادية ومصرفية يتحكم فيها العنصر الأجنبى تحكما كاملا ... لتبين لنا مدى صعوبة تحقيق هذه الأهداف .. وتطبيق هذه الاستراتيجية ... وهنا لابد أن نتساءل ... هل استطاع بنك مصر أن ينجح فى تحقيق هذه الأهداف .... وأن يعكس هذا النجاح على نشاطه الذاتى ومركزه المالى ؟ ... تساءل جدير بأن نبحث عن إجابة له :

آثار عديدة

إن أى تحليل موضوعى لدور البنك ونشاطه منذ عام ١٩٢٠ حتى الآن .. يؤكد لنا بصفة قاطعة أن هذه الأهداف قد تحققت بنجاح كامل ... بل إن النتائج المترتبة على هذا النجاح قد فاقت كل ما كان متوقعا لها .. فالبنك فى خلال فترة وجيزة لم تتعد العشرين عاما استطاع أن يؤسس العديد من الشركات التى تحمل اسم مصر .. هذه الشركات كانت بمثابة الدعامة الأساسية لتنمية الاقتصاد المصرى. وقد استطاعت هذه الشركات أن تغطى تقريبا كل مجالات الأنشطة الاقتصادية .. وعلى رأسها الصناعات القطنية والصناعات الحلية المكملة لها ... بالإضافة إلى بقية الأنشطة الأخرى .... كالسياحة والنقل البرى والجوى والإنشاء والتشييد .. وصناعة الأدوية والمواد الكيماوية .. والطباعة بل أن هذه الأنشطة امتدت لتشمل ميدان الفن أيضا وليس غريبا أن تكون هذه الشركات عصب الحياة الاقتصادية فى تلك الفترة .. وليس غريبا أيضا أن تكون لها نتائج ذات آثار بعيدة المدى على الاقتصاد القومى .. عن طريق هذه الشركات أمكن خلق وتدريب طبقة من العمال المهرة والمديرين الأكفاء استفاد منهم الاقتصاد المصرى .

وعن طريق البنك وشركاته أمكن خلق وتنشيط سوق للأوراق المالية فى مصر .. هذه السوق كان لها نشاط ملموس حتى تاريخ تأميم البنك عام ١٩٦١ .. ثم إن البنك قد نجح فى أن يخلق لدى المصريين الوعى الاستثمارى .. وأن يبث فيهم روح الثقة فى المشروعات الاقتصادية المصرية .. والإقبال عليها بدلا من أن يظلوا أسرى للفكرة الاستثمار العقارى فقط .. كل هذا

بالإضافة إلى أن البنك استطاع أن يقطع شوطا بعيدا وهاما فى طريق تحرير الاقتصاد القومى من قبضة السيطرة الأجنبية .. وكما قال الرئيس محمد أنور السادات .. فإن الاستقلال السياسى لا يمكن تحقيقه دون الاستقلال الاقتصادى .. نفس هذا الكلام عبر عنه قاسم حرب عند

لفكرة في إنشاء بنك مصر.

من كل هذا يتبين لنا مدى نجاح بنك مصر في تحقيق أهدافه... فهل انعكس هذا النجاح على مركز البنك المالي؟.. كما يقول محمد نبيل ابراهيم فإن الحديث عن البنك يعني الحديث عن ٢٥٠ فرعا للبنك تغطي كل أنحاء الجمهورية... وعن حجم عمل يصل إلى ٢٥٠٠ مليون جنيه... وعن قوة عاملة تصل إلى ١٢ ألف عامل... وعن إيرادات تقارب من ٢٠٠ مليون جنيه... وعن رأس مال واحتياطات ومخصصات تزيد على ١٠٠ مليون جنيه... فهل تكفي هذه الأرقام للإجابة عن هذا التساؤل؟!

كالعادة.. نجاح جديد!

والحقيقة - كما يقول نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر - فقد مر الاقتصاد المصري بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة بعدة تجارب... على سبيل المثال نظام المؤسسات المتكاملة... ونظام التخصص القطاعي والنوعي!! حتى جاءت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أرسى دعائمها الرئيس محمد أنور السادات... وصدر القانون رقم ١٢٠ لعام ١٩٧٥ الذي أعاد للبنوك حرية حركتها... ومنحها حق تأسيس الشركات وممارسة عمليات الاستثمار... ومع صدور هذا القانون كان لبنك مصر السبق في تنفيذ هذه السياسة... فخلال فترة قصيرة لم تتجاوز السنوات الخمس استطاع البنك أن يؤسس ويشترك في تأسيس أكثر من ٣٠ شركة... على رأسها شركات الأمن الغذائي تمشيا مع استراتيجية الدولة... كذلك كان من نتيجة سياسة الانفتاح وما ترتب عليها... دخول مجموعة كبيرة من البنوك العالمية للسوق المصرفية التي اجتذبتها حالة الاستقرار التي تمتعت بها مصر في عهد السادات... وتزايد فرص الاستثمار لهذه البنوك مع تواجد الكوادر الإدارية والفنية على أعلى المستويات... كل هذا في الواقع شكل نوعا من التحدي كان على بنك مصر أن يواجهه... وكان على البنك أن يرفع من مستوى أداء خدماته في ظروف التنافس التي أوجدتها هذه البنوك الأجنبية... وكالعادة نجح بنك مصر!

متطور دائما

فقد استطاع البنك أن يدخل نظام الحاسب الألكتروني... وبذلك أصبح أول بنك... لا في مصر فقط إنما في الشرق الأوسط يستخدم هذا النظام... كما عمل البنك على تطوير خدماته المصرفية... فأدخل العديد من المستحدثات المصرفية الدولية... كشهادات الادخار بالعملة الحرة... وشهادات الادخار الدولارية... وأنظمة التوفير الحديثة والمبتكرة... وشهادات الادخار بالعملة التركية... وهي أحدث الخدمات المصرفية لبنك مصر... فهذا النوع من الادخار الذي يسمى أيضا بسلة العملات يواجه أي تقلب في أسعار العملة عالميا... كذلك استمر البنك في سياسة مد خدماته المصرفية منتشرا في كافة أنحاء مصر... وبذلك استطاع البنك أن يصل بخدماته إلى المواطن المصري في كل مكان يتواجد فيه... حتى المناطق التي تم تحريرها أخيرا... حرص البنك على أن تمد خدماته إليها... وبذلك يكون بنك مصر هو أول البنوك التي قامت بافتتاح فروع لها في سيناء العزيزة...

أيضا رأى البنك تلبية لرغبة فئة من فئات المجتمع التي لا ترغب في التعامل بالفوائد ذات الأسعار الثابتة - أن يحقق لهم استثمار أموالهم والحصول على أرباح لها فأنشأ وحدة مصرفية لتعامل طبقا للشريعة الإسلامية، أموالها منفصلة عن أموال البنك التي تتعامل في الأعمال المصرفية العادية... وهذه الوحدة تعمل طبقا للشرائع السماوية وتحت إشراف أحد كبار علماء الأزهر الشريف... وسيقوم البنك بزيادة عدد هذه الوحدات طبقا لحاجة الجمهور إليها.

والنتيجة أن بنك مصر قد أصبح أكبر البنوك انتشارا في مصر... وأصبح عملاؤه يمثلون أكبر نسبة من عملاء البنوك في مصر.

ثقة عالمية..

ولم يقتصر اهتمام البنك عبر نشاطه على المستوى المحلي... فقد أولى البنك العمليات الدولية كل اهتمامه... ولذلك قام بتأسيس فرع للعمليات الدولية جهزه بأحدث التجهيزات الألكترونية لكي يتمكن من مزاولة عمله بأعلى كفاءة ممكنة... وبأداء يتناسب مع أحدث المستويات العالمية... بالإضافة إلى أن البنك قد قام بتكوين بنوك دولية مشتركة مثل بنك مصر الدولي... وبنك مصر روماني... وبذلك تحققت له تغطية دولية... شبه كاملة... والنتيجة المنطقية لكل هذا - كما يقول محمد نبيل إبراهيم - هي الثقة التي أصبح البنك يتمتع بها على مستوى العالم... وهذا أصبح بنك مصر وكيلا عن البنك الدولي ويشترك معه في بعض قروض التنمية الزراعية والتصنيع الزراعي التي تغطي مصر... وأكثر من هذا فقد قام العديد من البنوك الدولية الكبرى بمنح بنك مصر قروضا دولية... ولفترات طويلة وذلك لتمويل المشروعات الاستثمارية التي يقوم البنك بتأسيسها... أو التي يرغب عملاء البنك في تأسيسها وتمويلها... والحقيقة أن بنك مصر يعتبر من أكبر البنوك في مجال تجميع المدخرات الأجنبية... وهو بذلك يعتبر أكثر البنوك حصولا على موارد السوق الموازية... ومن هذا المنطلق... وإيمانا من البنك بأهمية التصدير في تدعيم الاقتصاد القومي وتوفير العملات الأجنبية فإن البنك يهتم اهتماما خاصا بمعاونة القطاع الخاص للقيام بدوره في هذا المجال... فيقدم البنك للمصدرين التمويل الكافي سواء لعملية الانتاج أو التصدير... ويقدم لها أيضا نصيحة موظفيه ذوي الخبرة الطويلة في أعمال التصدير بالإضافة إلى شراء متحصلاتهم من العملات الأجنبية بالأسعار التشجيعية... كما تضع الإدارة الخارجية ببنك مصر نفسها تحت تصرف العميل الذي يرغب في الاستيراد...

إن بنك مصر يضع أيضا كل المدخرات التي يتم تجميعها من العملات الحرة الأجنبية في خدمة الصناعة والاقتصاد الوطني... وذلك عن طريق مد القطاع الخاص والمهنيين والحرفيين والصناعات الصغيرة بالتمويل اللازم لاستيراد احتياجاتهم من المواد الخام وقطع الغيار والآلات والمعدات والأجهزة ومستلزمات الإنتاج... وإذا كان البنك قد أولى كل اهتمامه للعمليات الدولية فيجب ألا ننسى أنه أيضا منذ البداية كانت له اهتمامات خاصة بالتعاون العربي... فكان أول بنك يفتتح فروعا في كل من سوريا والسودان وليبيا والسعودية واليمن الشمالية... كما قام البنك بتأسيس بنوك مشتركة مع الجزائر ولبنان... وبهذا نجح البنك على المستوى المحلي... والعربي... والدولي أيضا...

رأس المال الحقيقي...

وإيمانا من البنك بتوفير أحدث أنواع الخدمات لعملائه... فهو يقوم هم بمختلف الخدمات الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة... وتقويمها ووضعها في الشكل المناسب للتنفيذ... وهو يقوم بهذه الخدمة عن طريق أجهزته المتخصصة لديه التي تحتوي على أرفع مستويات الكفاءة والخدمة...

ويبقى بعد هذا سؤال... كيف استطاع البنك أن يحقق كل هذا النجاح... كيف استطاع أن يحقق كل أهدافه القومية... وأن يشارك في دفع عجلة التنمية... وأن يكون البنك الرائد في كل المجالات التي تخدم عملاءه... وتخدم اقتصاد مصر أيضا... كيف استطاع أن يكون محل ثقة البنوك العالمية... وعلى رأسها البنك الدولي... كيف استطاع أن يصل إلى كل مكان من أرض مصر؟... إن كل هذا من وجهة نظر محمد نبيل إبراهيم ليس إلا نتيجة لتكاتف العاملين بالبنك... وحماسهم... وإخلاصهم المنقطع النظير... إن هذه الروح التي يتمتع بها كل الذين يعملون في بنك مصر... هي الجندي الحقيقي وراء هذا النجاح لأن العمل المصرفي عمل إنساني بشري بالدرجة الأولى... فقد ساهمت العلاقات الإنسانية بين العاملين في البنك... باعتبارهم أسرة واحدة وعائلة واحدة في تحقيق هذا النجاح... وإذا كان رأس المال بالنسبة لأي بنك هو أكثر ما يعتز به... فإن رأس المال الحقيقي الذي يعتز به بنك مصر... ليس ملايين الجنيهات الموجودة في خزائنه إنما آلاف العاملين من أبنائه... فهؤلاء هم أغلى رأس مال لبنك مصر!!

عمل بنك مصر على تطوير خدماته المصرفية دائما

حوار مع رئيس مجلس إدارة

بنك مصر

حول :

سياسة البنك الاستثمارية في الماضي والحاضر

مهما كان الاختلاف في وجهات النظر حول حقيقة الدور الذي لعبه بنك مصر في تاريخ الاقتصاد المصري . فإن هذا الاختلاف يصبح « منتهى الانسجام » امام عبارة واحدة صحيحة تماما : « هذا البنك غير بمنتهى النجاح وجه مصر الاقتصادي » !

وإذا كان هذا النجاح هو النتيجة المنطقية لسياسة البنك الاستثمارية التي حولت أموال المصريين وأفكارهم وجهودهم إلى مشاريع قومية .. فمن الطبيعي أن يدور في الأذهان الكثير من التساؤلات .. أهمها بلا شك .. هل تستمر هذه السياسة وتظل العبارة صحيحة ؟ !

من هذا المنطلق .. وحول هذه السياسة الاستثمارية لبنك مصر .. كان الحوار مع أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة البنك ..

● هل يمكن القول بأن السياسة الاستثمارية التي اتبعها بنك مصر في الماضي هي نفس السياسة التي يتبعها في الوقت الحاضر .. خاصة أنه قد ثبت أن هذه السياسة قد ساهمت بشكل فعال في تنمية الاقتصاد المصري وتدعيمه ..

احمد فؤاد : في الواقع إن الإجابة عن هذا السؤال تحتاج منا إلى استعراض ملامح هذه السياسة الاستثمارية التي انتهجها بنك مصر منذ تأسيسه في عام ١٩٢٠ .. والتي حدد أهدافها .. رائد الاقتصاد المصري .. طلعت حرب .. فمنذ البداية كان الهدف الرئيسي هو استخدام أموال المصريين في مصالح وشئون بلادهم بدلا من تركها معطلة أو مودعة لدى البنوك الأجنبية التي كانت تستثمرها خارج البلاد .. ويعني آخر كان الهدف هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي لمصر في وقت وصلت فيه قبضة السيطرة الأجنبية على اقتصادنا القومي إلى مداها .. وتطلب هذا تشجيع إقامة المشروعات الاقتصادية التي يعود ريعها على البلاد مباشرة .. والمساعدة على إيجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية وشركات النقل والتأمين .. والوقوف بجانب هذه الشركات وتعهدها بالرعاية حتى تنمو ويشتد ساعدها .. كل هذا مع الوضع في الاعتبار المحافظة على أموال المودعين واستخدامها فيما يكون مضمونا ومأمونا وأن يتم أسلوب العمل على مبادئ وأصول قومية لا يمكن تجاوزها .. إن هذه السياسات المختلفة هي في النهاية المبادئ والأهداف التي اعتبرها بنك مصر بمثابة الدستور الاقتصادي له .

● وكيف استطاع البنك أن ينفذ هذه الأهداف رغم الظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري في ذلك الوقت ؟ .

احمد فؤاد : قام البنك برسم سياسته على أساس خطة منظمة اعتبر تحقيقها من اول واجباته القومية .. فهو قد اتبع سياسة تخطيطية تؤدي إلى تجميع رءوس الأموال لإقامة المشروعات القومية النافعة .. وبصورة لا تتعارض في نفس الوقت مع كونه بنكا تجاريا يعتمد في موارده أساسا على ودائع عملائه .. وإذا عدنا إلى عام ١٩٢٣ وجدناه قد عمل على اقتطاع جزء من أرباحه لكي يمكن توفير الأموال اللازمة لإنشاء الشركات الصناعية والتجارية .. بالأرقام نجد أنه نتيجة اتباع هذه السياسة فقد ظلت أرباح البنك المحتجزة واحتياطياته ترتفع عاما بعد عام .. في عام ١٩٢١ كانت حوالي ٧٠٠٠ جنيه ارتفعت عام ١٩٣٠ إلى ٥٧٨٠٠٠ جنيه ثم في عام ١٩٣٧ إلى ٨٩٩٠٠٠ جنيه .. وفي عام ١٩٤٥ وصلت إلى مليون و ٩٠٠ ألف جنيه حتى وصلت في عام ١٩٥٠ إلى ٤ ملايين و ٣٠٠ ألف جنيه !! .. وقد عمد البنك إلى تشجيع المصريين على المساهمة في إنشاء الشركات المساهمة .. ولذلك كان يقوم باصدار أسهم شركاته بقيمة اسمية بسيطة في متناول المدخرين والمستثمرين تصل إلى ٤ جنيهات فقط .

وأكثر من هذا كان البنك يلجأ أحيانا إلى تبسيط قيمة السهم تشجيعا للمواطنين وتيسيرا لهم ! .. والحقيقة أن النجاح الكبير الذي حققته هذه الشركات المساهمة .. واكتسابها للطابع الوطني زاد من تشجيع المصريين والإقبال على استثمار مدخراتهم في هذا الميدان .. ولعل التاريخ سيظل يذكر لبنك مصر أنه أول من قام بمحاولة إيجابية ناجحة في تاريخ مصر الحديث لتجميع المدخرات الشعبية عن طريق إنشاء الشركات المساهمة المصرية .. تماما كما سيذكر له دور الريادة في إظهار أهمية الأموال الخليجية وضرورة الاعتماد عليها كبديل للاستثمارات الأجنبية .

● وأين كانت تستثمر هذه الأموال التي نجح البنك في تشجيعها من طريق اقتطاع جزء من أرباحه ؟

من هذا المكتب ادار طلعت حرب بنك مصر .. ومنه حمل أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة البنك الشعلة .. وحديث منجدد عن مشروعات البنك ..

احمد فؤاد : فى الواقع إن بنك مصر قد اهتم بالدرجة الأولى بإقامة قطاع صناعى مستقر.. لكى يمكن احداث نوع من التوازن الاقتصادى بين القطاعات المختلفة .. وذلك عن طريق استغلال ثروات البلاد المادية والبشرية .. وفى ضوء هذا الاهتمام أنشأ بنك مصر ابتداء من عام ١٩٢٤ . جهازا فنيا للبحوث الاقتصادية الفنية لدراسة مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى البلاد والامكانيات المتاحة وكيفية استغلالها ودراسة المشروعات دراسة وافية قبل التفكير فى اقامتها ... ولهذا جاءت شركات بنك مصر وقد توافرت لها كل عناصر النجاح ... وقد اهتم بنك مصر بإنشاء شركاته على نفس الأسس التى قام البنك عليها ... بحيث يكون رأسمالها مصريا وكذلك إدارتها وموظفوها وعمالها ... ولكن لم يمنع هذا من الاستفادة بالخبرة الأجنبية بشرط ألا تكون لها فرصة للتحكم فى سياستها أو التأثير على أهدافها ... وقد يبدو مهماً أن نعرف أن اشتراك بنك مصر فى اقامة هذه الشركات لم يكن بهدف الاحتفاظ بأسهمها أو تكوين احتكارات مالية صناعية ... بل انحصر دوره منذ البداية فى كونه مروجا للشركات التى يقيمها حتى تعمل ويطرى مركزها المالى فيقوم بعد ذلك بطرح أسهمها للتداول ... وقد ظل البنك قويا من الشركات التى اشترك فى تأسيسها – واشترك معه بعض رجال المال من المواطنين المصريين – فكان يقدم لها القروض طويلة الأجل بجانب التمويل الجارى لها ... مما كان له الفضل الأكبر فى اقامة صرح الصناعة المصرية .. والنتيجة أن انتاج كل هذه الشركات ساعد فعلا على تحسين الميزان التجارى ... وشارك فى رفع مستوى المعيشة بإسهامها فى توليد قيمة مضافة للدخل القومى ... لقد انشأ البنك خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٥٩ سبعا وعشرين شركة بالإضافة إلى إنشاء بنك مصر لبنان وشركتين امتلكهما البنك بعد فترة من انشائهما ، وهما بنك التضامن المالى والشركات العقارية المصرية ...

وبالتالى تحسين مركز ميزان المدفوعات واتاحة فرص إضافية للعمالة ... إن الهدف فى النهاية يتفق مع ما أعلنه الرئيس السادات من ضرورة تحقيق الرخاء للشعب المصرى . ولكى يحقق البنك هذا الهدف اتبع سياسة تخطيطية لتجميع رءوس الأموال اللازمة عن طريق استحداث أوعية ادخارية ... ومشاركة رءوس الأموال العربية والأجنبية .. ايمانا من البنك بفائدة

وكل هذه الشركات حققت نتائج باهرة ... وفى عام ١٩٦١ تم إنشاء مؤسسة مصر وآلت اليها جميع شركات بنك مصر

● وماذا عن سياسة البنك الحالية ... خاصة بعد أن دخلنا عصر الانفتاح ... هل سيستمر البنك فى اتباع نفس سياسته القديمة فى إنشاء شركات جديدة ؟

احمد فؤاد : ما إن صدر القانون رقم ١٢٠ لعام ١٩٧٥ – وهو القانون الذى أعطى للبنوك حق تأسيس الشركات وممارسة عمليات الاستثمار – حتى قرر بنك مصر استئناف رسالته القديمة والبدء فى تكوين مجموعة جديدة من الشركات فى كافة المجالات التى تحتاج إليها اقتصاديات البلاد .

وقد شجع البنك على ذلك توافر الفرص العديدة للاستثمارات فى ضوء تطبيق الدولة لسياسة الانفتاح .. بالإضافة طبعا لخبرة رجال بنك مصر فى مجال الاستثمار ، وهى الخبرة التى تم اكتسابها أيام انشاء شركات بنك مصر القديمة ... والحقيقة أن سياسة البنك الاستثمارية فى ظل هذه الظروف قد تبلورت إلى صورتين أساسيتين ... أولاهما ترشيد وتقوية نشاط البنك .. كبنك تجارى لتحقيق أقصى عائد ممكن وثانيتهما البدء فى تكوين مجموعة من الشركات بأسلوب يتلاءم مع مفاهيم العصر ... والحقيقة أن الهدف من اتباع هذه السياسة الاستثمارية هو المشاركة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يحقق زيادة فى انتاج البلاد وتوفير فائض للتصدير

الاستثمارات المشتركة التى تتيح استخدام التكنولوجيا الحديثة والنقد الأجنبى والخبرة الأجنبية التى سبقتنا فى مجال الانتاج ... وجاء اشتراك البنك فى المشروعات الاستثمارية عن طريق تأسيس هذه المشروعات ابتداء من عمل دراسة الجدوى حتى اتمام انشاء المشروع ... مع الاشتراك بنسبة فى رأس المال بالإضافة إلى منح القروض والتسهيلات المصرفية لهذه المشروعات . أو الاشتراك مع هيئات عامة وخاصة فى رءوس أموال مشروعات تثبت جدواها ... مع الاشتراك ايضا فى منح قروض وتسهيلات لهذه المشروعات .

● وهل وضع البنك فى اعتباره إنشاء الشركات التى تحقق للمواطن المصرى احتياجاته الأساسية والمتصلة فى الغذاء والكساء والمسكن ...

فى الواقع أن البنك اهتم قبل أى اعتبار آخر بأن يساهم عن طريق انشاء المشروعات الجديدة بتوفير كافة احتياجات المواطن المصرى فهو قد اهتم بتحقيق سياسة الأمن الغذائى مثلا ... وبمساهمة الفعالة فى حل مشكلة الاسكان وتوفير الكساء ... وإذا استعرضنا ما حققه البنك فى مجال الاستثمار نجده قد اشترك وساهم فى تأسيس العديد من المشروعات التى تغطى كل القطاعات الاقتصادية فى مجال الأمن الغذائى ، ساهم البنك فى انشاء ٩ شركات جرينة بلغ مجموع رأسمالها ٣١.٦ مليون جنيه .. ساهم البنك فيه بـ ٧.٨ مليون جنيه وفى مجال التنمية الزراعية والتصنيع الزراعى ساهم البنك فى انشاء شركة الاستصلاح والتنمية الزراعية بمبلغ ٢.١ مليون جنيه من مجموع رأس المال الذى يصل إلى ٤ ملايين جنيه ... وفى مجال مشروعات الكساء ساهم البنك فى مجمع صناعى متكامل بمنطقة العامرية بنسبة ١٢.٨ مليون جنيه من مجموع رأس المال الذى يصل إلى ١٦ مليون جنيه

اما بالنسبة لمشروعات الانشاء والتعمير فقد ساهم البنك فى انشاء ٥ شركات رأسمالها ١٥٠ مليون جنيه ساهم فيه البنك بمبلغ ١٩.٤ مليون جنيه ... وفى قطاع المال والبنوك ساهم البنك فى انشاء ٦ بنوك بلغ رأسمالها ٧٨ مليون جنيه و ٦٥ مليون دولار ... ساهم البنك فيه بمبلغ ٥.٤ مليون جنيه و ١٠.٤ مليون دولار . أما بالنسبة لمشروعات الفنادق والسياحة فقد ساهم البنك فى انشاء ٥ مشاريع جديدة بلغ رأسمالها ٢٠.٣ مليون جنيه و ٥٠.٨ مليون دولار و ٧ ملايين جنيه استرلينى ساهم البنك فيه بمبلغ ٥ ملايين جنيه مصرى و ٤.٣ مليون دولار و٧. مليون جنيه استرلينى ..

وفى قطاع النقل والخدمات ساهم البنك فى انشاء شركتين بلغ مجموع رأسمالها مليونى جنيه و ١٢ مليون دولار ساهم البنك فيه بـ ١.٦ مليون جنيه و ١.٥ مليون دولار ...

أما بالنسبة لقطاع التجارة فقد ساهم البنك فى انشاء شركة واحدة برأسمال ٣ ملايين جنيه ساهم فيه البنك بـ ٣. مليون دولار .

وفى قطاع الكيماويات ساهم البنك ايضا فى انشاء شركة تدعيما لسياسة الأمن الغذائى .

وهكذا يكون اهتمام بنك مصر قد شمل العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة التى تعكس فى مجموعها ما اتصفت به سياسة بنك مصر .

وهكذا أظن .. تظل العبارة صحيحة ..

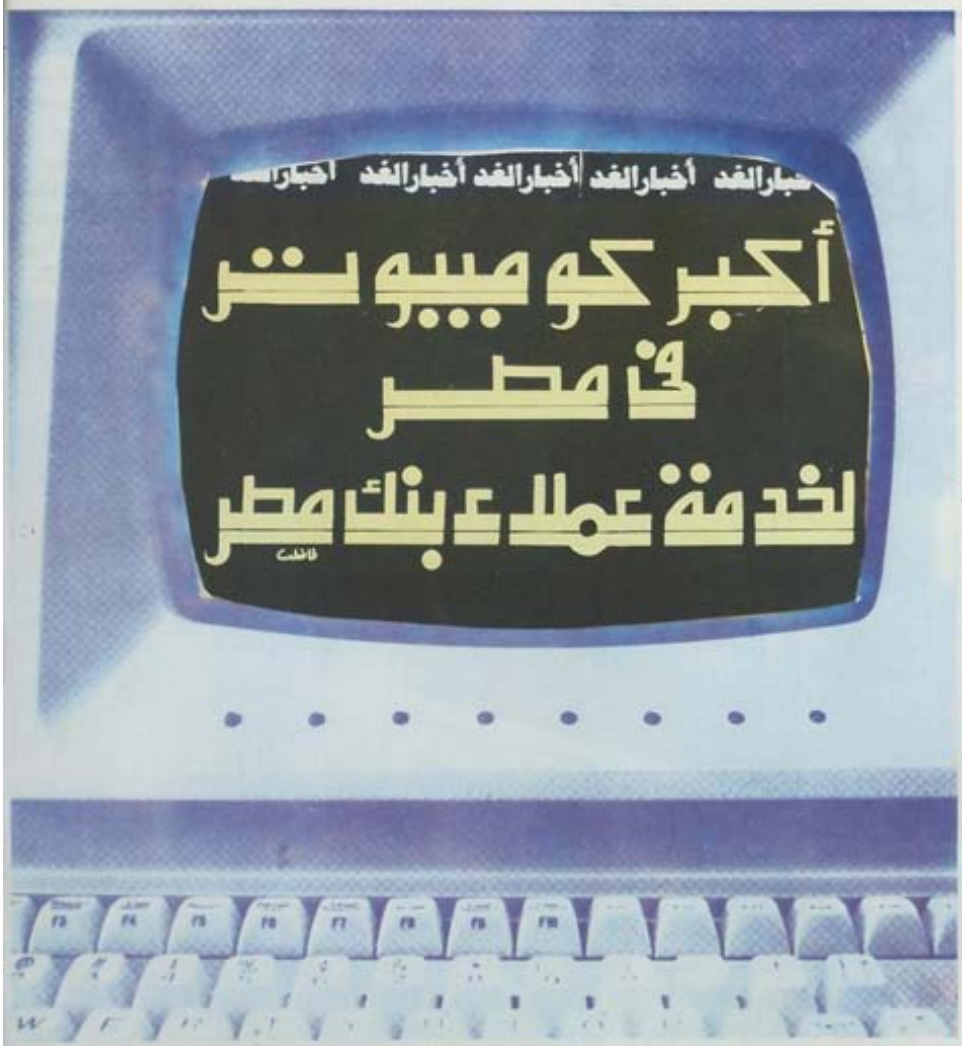

محمد على حافظ مدير عام بنك مصر والمسئول الأول عن جهاز الحاسب الآلى بالبنك .

فى ١٨ أكتوبر من عام ١٩٧٧ اتخذ مجلس إدارة بنك مصر قرارا هاما بإدخال نظام الحاسب الآلى .. وبذلك يصبح بنك مصر أول بنك فى الشرق الأوسط يستخدم مثل هذه الطاقة من العقول الألكترونية .. وبذلك أيضا سيدخل البنك ومعه مصر كلها .. عصر التكنولوجيا فى دنيا المال .. إن معنى هذا أنك ستصرف قيمة « الشيك » الذى تحمله فى ٣ دقائق .. لا أكثر ! !

ولأن استخدام الحاسبات الألكترونية يعتبر فى الواقع تجربة جديدة تماما على البنوك فى مصر .. ولأنه لم يسبق لأى بنك استخدامه من قبل .. فقد اهتمت « أكتوبر » بإلقاء الضوء على التجربة الجديدة باعتبارها البداية الحقيقية لدخول البنوك المصرية عصر التكنولوجيا .. فكان هذا الحوار مع محمد على حافظ مدير عام بنك مصر والمسئول الأول عن جهاز الحاسب الآلى بالبنك .

● فى البداية يهمنا أن نعرف ماهى النتائج المباشرة لاستخدام الحاسب الألكترونى الجديد ؟ .. وما الذى سيستفيد منه عملاء البنك بعد استخدامه ؟

●● محمد على حافظ : فى الحقيقة أن هذا الحاسب الجديد سيجعل احتمالات الخطأ فى أية عملية ضئيلة للغاية ! سواء كانت هذه العملية متعلقة بحساب أحد العملاء أو بأى مشروع يقوم البنك بالإشراف عليه .. بالإضافة إلى أن الحاسب الجديد يضمن توفير الوقت وتسهيل التعامل إلى أقصى درجة ممكنة .. خصوصا فى عمليات الصرف والإيداع .. فمن المعروف أن أى عميل مرتبط فى تعامله مع البنك « بشياك » معين تتم من خلاله كافة تعاملاته مع البنك .. ومن المعروف أيضا أن عملية مراجعة الشيك والتأكد من صحة بياناته تستغرق بعض الوقت .. خصوصا فى الفترات التى يزدحم فيها عملاء البنك على شبابيك الصرف .. وبعد بدء العمل بالنظام الجديد سيستطيع العميل أن يتوجه إلى أى شباك وعن طريق الأجهزة الموجودة على هذه الشبابيك والمتصلة بالحاسب الرئيسى .. ستتم عملية مراجعة البيانات والتأكد من صحتها خلال فترة تتراوح بدقة بين ٣ و ٥ ثوان ! وهكذا لن تتجاوز الفترة التى سيقضيها العميل داخل البنك منذ لحظة دخوله حتى خروجه .. أكثر من ٣ دقائق .. على أكثر تقدير ! .. هناك أيضا نوع من التعامل بين البنك وعملائه معروف باسم « الأوامر المستديمة » كأن يطلب العميل مثلا من البنك دفع إيجار منزله بصفة منتظمة .. وفى الغالب فإن العميل يظل على اتصال مستمر بالبنك للتأكد من تنفيذ عملية السداد .. ولكن بعد استخدام الحاسب الجديد لن يحتاج العميل إلى إجراء هذا الاتصال ولن يضيع وقته فى

التأكد من تنفيذ أوامره .. إن وظيفة الحاسب الجديد ستحضر بالدرجة الأولى فى توفير وقت العميل وتسهيل كافة تعاملاته الخاصة مع طبيعة العصر.

● ولكن من الذى سيستفيد من هذا النظام .. هل هم عملاء البنك فى القاهرة فقط .. أو سيستفيد منه أيضا عملاء البنك فى فروعه الكثيرة المنتشرة فى كل أنحاء مصر؟ ..

●● محمد حافظ : فى النهاية سيتم تعميم هذا النظام فى كل فروع بنك مصر سواء فى القاهرة أو فى أى مكان آخر .. وسيستفيد من هذا النظام كل عملاء البنك فى كل فروعه .. ولكننا طبعا سنبدأ باستخدام الحاسب الجديد فى الفروع الرئيسية ذات الكثافة العالية من حيث عدد العملاء وحجم العمليات وبعد ذلك سيتم ربط الحاسب بقية فروع البنك الموجودة فى القاهرة ! .. ثم بالتدريج سيتم ربطه بقية الفروع فى كل محافظات مصر .. إن معنى هذا أن العميل يستطيع التعامل مع البنك فى أى مكان دون الالتزام بالتعامل مع الفرع الموجود فيه حسابه الخاص .. إن الظروف كثيرا ماتضطر العملاء للتواجد فى مناطق تبعد كثيرا عن الفروع الموجودة بها حساباتهم .. فإذا احتاج العميل لصرف أى مبالغ فى هذه الأماكن أو إيداعها فإن كل ماعليه هو التوجه لأقرب فرع .. وعن طريق حاسبين صغيرين مهمتهما ربط كل فرع بنك مصر بالحاسب الرئيسى سيمكن التأكد من صحة بيانات العميل - فى لوان أيضا - وصرف أو إيداع المبالغ المطلوبة فورا .. وأكثر من هذا !! فى المستقبل القريب وبعد أن يتم التوسع فى استخدام الحاسب الألكترونى وربطه بكل فروع بنك مصر .. سيبدأ البنك فى استخدام آلات الصرف التلقائية Cash dispensers بعد ربطها بالحاسب الألكترونى - هذه الآلات ستتيح للعميل أن يتعامل مع البنك فى أى وقت .. ليلا أو نهارا .. دون الالتزام بمواعيد العمل .. أيضا سيقوم البنك باستخدام نظام نقاط البيع Points of sale الذى من خلاله سيقوم العميل بشراء مايلزمه من البضائع من بعض المحال المتفق عليها .. وعن طريق أجهزة موجودة فى هذه المحال ومتصلة بالحاسب الموجود فى البنك سيمكن التأكد - فى لوان - من حساب العميل وخصم قيمة مااشتراه من بضائع من حسابه !! ..

● ونتساءل .. ماذا عن ضمانات دقة العمل .. وهل سيؤدى الحاسب الألكترونى الجديد دوره المطلوب منه دون أى احتمالات للأعطال .. كانقطاع التيار الكهربائى مثلا ؟ ..

●● محمد حافظ : ليس سرا أن الحاسب الألكترونى الجديد هو أكبر وأضخم وأحدث حاسب موجود فى مصر .. وليس سرا أننا أول بنك يستخدم هذه التكنولوجية المتقدمة ولذلك وضعنا فى اعتبارنا منذ البداية ضمان نجاح التجربة مائة فى المائة .. خاصة أن الذى ينفذها هو بنك مصر .. الرائد - كالعادة - فى كل الميادين البكر .. فنا باختيار الآلات التى تكفل استمرار العمل دون أى انقطاع .. فنا أيضا بإنشاء شبكة لنقل المعلومات وتفضل التعاون بين البنك وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية أصبح لدينا مايقرب من ٦٤٠ خطا عاديا وأرضيا تنتهى جميعها عند الحاسب الألكترونى الرئيسى .. أيضا كان لابد من توافر ضمان أكيد لعدم انقطاع التيار الكهربائى عن الحاسب .. ولذلك تم بناء غرفة لتوليد الكهرباء - أيضا لأول مرة فى مصر - تضمن الحصول على تيار مستمر ومنتظم ونظيف دون أى انقطاع .. أيضا وضعت مسألة اختيار موقع الحاسب الذى يمتلك أعلى المعلومات فى الاعتبار .. من حيث تأمينه وحمايته .. وقد جرى إعداد موقع الحاسب بمبنى البنك الذى يزيد عمره على ٥٠ عاما وأمكن فعلا إنجاز ذلك حسب أحدث علوم العصر ..

ويبقى العنصر البشرى .. فى البداية طبعا تمت الاستعانة بالخبرات الأجنبية ولكن مع بداية العمل فى عام ١٩٧٨ أمكن تدريب فئة ممتازة من أبناء البنك لكى تتولى بعد ذلك العمل .. وسوف يصل عدد الذين سيعملون فى جهاز الحاسب الآلى عند استكماله طاقته الإنتاجية إلى حوالى ١٦٠ عاملا ..

إن الحاسب الذى تم اختياره هو أكبر حاسب ألكترونى .. ومعه أيضا حاسبان صغيران يتحكمان فى الرسائل التى تصل من مختلف الفروع .. بالإضافة إلى حاسبين صغيرين يتحكمان فى إعداد المعلومات بطريقة التشغيل المفصل .. بالإضافة إلى مجموعة قوية من الآلات المساعدة لضمن انتظام العمل وسلامته ..

وبعد .. فما هو رأيك .. أليس بنك مصر .. هو بنك العصر .. وكل العصور أيضا !! ..

● ماذا تعرف عن أحدث وأكبر حاسب ألكترونى فى مصر؟

يعتبر الحاسب الألكترونى الموجود فى بنك مصر أكبر وأحدث وأضخم حاسب فى مصر وهو يتكون من الأجزاء الآتية :

● جهاز الحاسب موديل :

NCR CRITERION 8585 MP

وهو يتكون من : وحدتى تشغيل مركزيتين سرعة كل منهما ٥٦ نانو ثانية .. أى أنهما يقومان بتنفيذ عدة ملايين من الأوامر والعمليات الحسابية فى الثانية الواحدة ..

● ذاكرة تتكون من ٤ ملايين حرف .

● ٨ وحدات لتسجيل وقراءة البيانات على الأقراص المغنطة وتبلغ طاقة كل قرص ٢٠٠ مليون حرف .. وعلى ذلك يصبح إجمالى الحروف ١٦٠٠ مليون حرف يمكن تداولها بسرعة تزيد على مليون حرف فى الثانية .

● ٦ وحدات لتسجيل وقراءة البيانات على الشرائط المغنطة وتستخدم فى حفظ البيانات لخدمة كافة الأغراض .

● ٤ وحدات للطباعة تبلغ سرعة الوحدة ٢٠٠٠ سطر فى الدقيقة .

خطاب مفتوح ...

الوالد الكبير المغفور له طلعت حرب

أكتب إليك من داخل جدران صرحك الذى شيدته ، ممتدًا لجيل من أبنائك يحمل الشعلة التى أضأتها ويشق الطريق الذى سلكته منذ قمت بتأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ أكتب إليك لأقول لك ... ليتك كنت معنا .. ليتك عشت لتشهد أمجاد بنك مصر الحاضرة ، فإننى لوقن أنك كنت ستسعد بها وأنت ترى حلم أحلامك يزدهر وينمو وينعم بمصر كما ننعم جميعه ، ثم ليتك عشت لتشهد تكريم ابن مصر المؤمن وتبجيل عائلته له ولصرح الذى شيدته .. ليتك كنت معنا لترى رأسمال بنك مصر وهو يبلغ الآن اثنى عشر مليون جنيه ، واطمئنك أنه لا يزال مصريًا خالصًا ومملوكًا للمصريين .. تمامًا كما تركته .. ليتك كنت معنا لترى عدد عملاء بنك مصر وقد اقترب من مليونى عميل .. ليتك كنت معنا لتشهد حجم ودائع البنك وقد ارتفع إلى ألف وأربعمائة مليون جنيه بعد أن حاول حقادك وحاسدوك أن يوهموا شعب مصر بخروج مركز البنك فى الأربعينات لقاء مليونى جنيه ... ليتك عشت حتى رأيت قروض البنك فى سوق النقد والمال وقد بلغت ألفا ومائة مليون جنيه - إن موارد بنك مصر ياسيدى كانت وستظل دائمًا فى خدمة اقتصاد مصر .. تمامًا كما رسمت لنا .. ليتك كنت معنا لترى فروع بنك مصر وقد جاوزت المائتين ، لتغطى أنحاء مصر .. ونعدك بالمزيد .. ليتك كنت معنا لتسعد بأبنائك الذين شيدوا صرحا شامخًا من شركات بنك مصر ، بلغ أكثر من ثلاثين شركة جديدة ، تضاف إلى أهراماتك التى شيدتها من قبل .. وليتك عشت حتى توجهت إلى الطابعة الثانى من مبناك العتيد - إذن لرأيت ما يثلج صدرك .. ليتك رأيت هذا الطابعة وقد ازدان مختالًا بأكبر طاقة حاسبة الكترونية فى مصر كلها وتدار بأيدى أبنائك المصريين ... ألم يكن التطور والاعتزاز بالمصرية من بين ما علمتنا .. وأخيرًا .. ليتك كنت معنا.

ابنك

محمد حافظ

من صفحات التاريخ

- فى ٨ مارس سنة ١٩٢٠ تم عقد الشركة الابتدائى . وفى الشهر التالى وبالتحديد يوم ٣ أبريل ١٩٢٠ تم إصدار المرسوم السلطانى بتأسيس البنك . وكان أول اجتماع للجمعية العمومية يوم ٧ مايو من نفس العام .
- وفى منتصف نوفمبر بدأ البنك فى مزاولة نشاطه وأصدر أول ميزانية عمومية للبنك فى آخر ديسمبر وكانت عن نشاطه خلال شهر ونصف .
- وفى عام ١٩٢٢ بدأ البنك فى طرح اسهمه فى بورصة القاهرة للأوراق المالية . كما عمل البنك على تحليله بالانتخاب بلجنة الأوراق المالية والتى كانت العضوية فيها من قبل وقفا على الأجانب .
- فى عام ١٩٢٣ أسس البنك أولى شركاته « مطبعة مصر » .
- فى ٥ مايو سنة ١٩٢٧ انتقل البنك إلى عمارته الحالية .
- فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ صدر قرار الديوان بكفالة الحكومة لأصحاب الودائع فى البنك .
- فى ٢٤ يولية سنة ١٩٤١ صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ والذى ينص على تدخل الحكومة لدعم البنك .
- فى ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتأميم بنك مصر .
- فى ٢ مارس سنة ١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بتكوين مؤسسة نصر وضم بنك مصر وشركاته إليها .
- فى ٢٨ ديسمبر ١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ والذى ينص على تكوين المؤسسة المصرية العامة للبنوك وضم البنك إليها .
- فى أكتوبر عام ١٩٦٣ أدمج كل من بنكى السويس والتضامن الثانى للبنك بموجب قرار المؤسسة المصرية العامة للبنوك .
- فى ٢٠ ابريل عام ١٩٦٤ صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٦٦ والذى ينص على الغاء مؤسسة البنوك ونقل ملكية البنك إلى البنك المركزى المصرى .
- فى أول يولية ١٩٦٤ خصص قطاع العزل والنسيج ليقوم البنك بنشاطه المصرفى والرقابة والمتابعة المالية له .
- فى ٣١ مارس سنة ١٩٦٥ بموجب القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ تم تحويل بنك مصر إلى شركة مساهمة عربية .

دليلك إلى شركات بنك مصر

مشروعات الأمن الغذائى

● شركة مصر للتبريدات والتخزين

تاريخ التأسيس : ٩ ابريل سنة ١٩٧٧ ، ٦٠٪ منها باطيه المصرى ، و٤٠٪ بالدولار الأمريكى .
رأس المال : ٢.٤ مليون جنيه .
حصة بنك مصر : ١.٩٢٠ مليون جنيه مصرى بنسبة ٨٠٪ من رأس المال .
غرض الشركة : إقامة مخازن للتبريد لحفظ الفواكه واللحوم وإقامة مصنع للثلج .
العنوان : ١٤ شارع محمد المرعشلى – الزمالك .
التليفون : ٨٠١٧٧٠ القاهرة .

○ ○

شركة الإسماعيلية/ مصر للدواجن

تاريخ التأسيس : ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٦
رأس المال : ٦.٦٠٠ مليون جنيه .
حصة بنك مصر : ١.٨٠٢ مليون جنيه بنسبة ٢٧.٣٪ من رأس المال .
غرض الشركة : المشاركة فى تنمية الثروة الحيوانية .
العنوان : شارع صلاح سالم الإسماعيلية ص . ب : ٢٨
التليفون : ٨٧٩ ، ١٨١٠ الإسماعيلية

○ ○

شركة مصر للأغذية

تاريخ التأسيس : ٦ أبريل ١٩٧٨
رأس المال : ٢.١ مليون جنيه مصرى منها ٥٢٥ ألف جنيه تسدد بالدولار الأمريكى .
حصة بنك مصر : ١.٥٧٥.٠٠٠ جنيه بنسبة ٧٥٪ من رأس المال .
غرض الشركة : إنتاج وبيع الخبز بنوعيه والحلويات والمكرونة .
العنوان : ٣ شارع الشهيد حسن مسعود (بارك هاوس) – الزمالك – القاهرة .
التليفون : ٨١٤٤٩٠ القاهرة

○ ○

شركة المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية

تاريخ التأسيس : مايو سنة ١٩٨٠
رأس المال : ٧ ملايين جنيه .
حصة بنك مصر : ٥٠٠ ألف جنيه تسدد بالعملة الأجنبية ، كما يساهم فى تمويل أول مشروعات الشركة .
غرض الشركة : إنتاج وتصنيع المنتجات الغذائية
العنوان : ٣٠ شارع رمسيس القاهرة

○ ○

شركة بور سعيد لإنتاج الدواجن والبيض

تاريخ التأسيس : ٢ فبراير سنة ١٩٧٨
رأس المال : مليون جنيه مصرى
حصة بنك مصر : ٢٦٠ ألف جنيه مصرى بنسبة ٢٦٪ من رأس المال .
غرض الشركة : توفير احتياجات السوق من الدواجن والبيض والانتفاع بمخلفات الخازر
العنوان : بنك مصر – بورسعيد – ش الجمهورية ببورسعيد – ص . ب : ٦٣٤ بورسعيد .
التليفون : ٨٢٢٤ بورسعيد

شركة الإسماعيلية مصر للتبريدات

تاريخ التأسيس : ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٧
رأس المال : مليون جنيه مصرى منه ٧٠ ألف جنيه بالدولار الأمريكى .
حصة بنك مصر : ٢٥٠ ألف جنيه مصرى بنسبة ٢٥٪ من رأس المال .
غرض الشركة : إقامة ثلاجات لتخزين اللحوم والدواجن والسمك والألبان والخضر والفاكهة وإنشاء مصنع للثلج .
العنوان : ٢ ميدان مصطفى كامل – الإسماعيلية . ص . ب : ١٠٠ الإسماعيلية .
التليفون : ٨٧٥ الإسماعيلية .

○ ○

الشركة الوطنية للأمن الغذائى

تاريخ التأسيس : ابريل سنة ١٩٨٠
رأس المال : ٥ ملايين جنيه
حصة بنك مصر : مليون جنيه بنسبة ٢٠٪ من رأس المال منه ٢٠٠ ألف جنيه بالعملة الأجنبية .
غرض الشركة : مشروعات تنمية الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية والصناعات الغذائية
العنوان : ٨ ميدان طلعت حرب – القاهرة
التليفون : ٧٤٨١٢٥ القاهرة

○ ○

شركة المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات

تاريخ التأسيس : ٢٧ أغسطس سنة ١٩٨٠
رأس المال : ١.٥ مليون جنيه
حصة بنك مصر : ١٠٠ ألف جنيه بنسبة ٦.٦٧٪ من رأس المال
غرض الشركة : إقامة مصانع لإنتاج المكرونة والنشويات
العنوان : ٣٠ شارع رمسيس القاهرة
التليفون : ٧٤٠٢١١ القاهرة

مشروعات الإنشاء والتعمير

شركة مصر للاستثمار

تاريخ التأسيس : يونية سنة ١٩٧٩
رأس المال : ١٢ مليون جنيه مصرى
حصة بنك مصر : ٧.٥ مليون جنيه مصرى بنسبة ٦٢.٥٪ من رأس المال
غرض الشركة : إنشاء وإدارة واستغلال مشروع برج بنك مصر .
العنوان : ١٥١ شارع محمد فريد – بنك مصر
التليفون : ٩١٢٧١١ – ٩١١٢٤٢

○ ○

شركة مصر للتعمير

تاريخ التأسيس : سبتمبر سنة ١٩٧٨
رأس المال : ٦٠ مليون جنيه
حصة بنك مصر : ٥ ملايين جنيه بنسبة ٨.٣٣٪ من رأس المال .
غرض الشركة : مباشرة كافة أنواع الاستثمار والأنشطة المتعلقة بالإسكان والإنشاء والتشييد
العنوان : ٤١ شارع قصر النيل – القاهرة
التليفون : ٩١٧٤٤١

شركة السويس للأسمنت

تاريخ التأسيس : ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٧
رأس المال : ٥٦ مليون جنيه مصرى .
حصة بنك مصر : ٣,٥ مليون جنيه مصرى بنسبة ٦,٢٥٪ من رأس المال ويساهم بنك مصر فى تمويل مشروعاتها .
غرض الشركة : إنتاج الأسمنت والمنتجات المنطرعة من صناعة الأسمنت
العنوان : ٣٥ شارع رمسيس – عمارة معروف – القاهرة
التليفون : ٨٢٧٦٨٢

الشركة الوطنية لإسكان النقابات المهنية

تاريخ التأسيس : ابريل سنة ١٩٨٠
رأس المال : ٢٠ مليون جنيه
حصة بنك مصر : مليونا جنيه بنسبة ١٠٪ من رأس المال
غرض الشركة : إنشاء التجمعات السكنية لأعضاء النقابات المهنية
العنوان : ٣٠ شارع رمسيس – القاهرة
التليفون : ٧٥٦٨١٧ – ٧٥٦٩٢٠

شركة مصر للهندسة والإنشاءات

تاريخ التأسيس : ٢٨ مارس سنة ١٩٧٨
رأس المال : مليونا جنيه
حصة بنك مصر : ١,٤ مليون جنيه بنسبة ٧٠٪ من رأس المال
غرض الشركة : تسوية الأراضى وإنشاء المرافق وإقامة المصانع والعمارات السكنية
العنوان : ٨ شارع جواد حسنى – القاهرة
التليفون : ٩٠٠٥٢٢

مشروعات الفنادق والسياحة

الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة

تاريخ التأسيس : ١١ يناير سنة ١٩٧٥
رأس المال : ٥٠,٧٥٠ مليون دولار أمريكى
حصة بنك مصر : ٤,٢٥٠ مليون دولار تسدد بالجنيه المصرى بنسبة ٨,٣٧٪ من رأس المال
غرض الشركة : جميع الأعمال المالية والتجارية المتعلقة بإقامة وتملك وإدارة الفنادق والعقارات أول مشروعاتها فندق هيلتون رمسيس ويقوم بنك مصر بادارة قروض تمويله .
العنوان : ٤ شارع أحمد باشا – جاردن سيتى – القاهرة
التليفون : ٢٠٥٠٩ – ٢٢٥٥٩

شركة الخليج مصر للفنادق والسياحة

تاريخ التأسيس : ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٥
رأس المال : ١٣,٣ مليون جنيه
حصة بنك مصر : ٣,١٩٢ مليون جنيه بنسبة ٢٤٪ من رأس المال
غرض الشركة : إنشاء الفنادق والمنشآت السياحية وأول المشروعات فندق شيراتون هليوبوليس الذى قام بتمويله بنك مصر
العنوان : عمارة برج مصر للسياحة – ميدان العباسية – القاهرة
التليفون : ٨٢٢٤٦٥ – ٨٢٢٤٨١

شركة الإسماعيلية للسياحة

تاريخ التأسيس : ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٨
رأس المال : ٧ ملايين جنيه مصرى
حصة بنك مصر : ١,٧٩٠ مليون جنيه بنسبة ٢٥,٦٪ من رأس المال
غرض الشركة : إقامة القرى والفنادق والموتيلات السياحية وأول مشروعاتها فندق إيتاب المقام على أرض جزيرة الفرسان
العنوان : ٥ شارع السد العالى – الدقى – القاهرة
التليفون : ٨٠١٦١٢

شركة مصر أبو ظبى للاستثمارات العقارية

تاريخ التأسيس : سنة ١٩٧٦
رأس المال : ٧ ملايين جنيه استرليني
حصة بنك مصر : ٧٠٠ ألف جنيه استرليني
غرض الشركة : إنشاء وإدارة واستغلال المجمعات السياحية والسكانية والمكتبية والتجارية وأول مشروعاتها مشروع كايرو بلازا على كورنيش النيل الذى يشترك بنك مصر فى تمويله
العنوان : ٢٦ شارع شريف – عمارة الإيموبيليا – القاهرة
التليفون : ٤٨٤٨٦

مشروعات قطاع المال والبنوك

بنك مصر الدولى

تاريخ التأسيس : ٦ يناير سنة ١٩٧٥
رأس المال : ١٠ ملايين دولار أمريكى
حصة بنك مصر : ٤,٧ مليون دولار تسدد بالجنيه المصرى بنسبة ٤٧٪ من رأس المال
غرض البنك : كافة أنواع النشاط المصرح به للبنوك التجارية بالعملات المصرية والأجنبية وعمليات الاستثمار فى مصر والخارج
العنوان : ١٤ ش الألفى – القاهرة
التليفون : ٩٢٢٠٥٣ – ٩٣٢٧٤٧ – ٩٣١٠٠٢

الشركة العربية المشتركة للاستثمار

تاريخ التأسيس : ٢٦ سبتمبر ١٩٧٧
رأس المال : ٥٠ مليون دولار أمريكى
حصة بنك مصر : ٣,١٢٥ مليون دولار أمريكى تسدد بالجنيه المصرى بنسبة ٦,٢٥٪ من رأس المال
غرض البنك : إنشاء وتمويل مشروعات التنمية فى المجالات الصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والإسكان
العنوان : ١٦٠ شارع ٢٦ يوليو – العجوزة – القاهرة
التليفون : ٨٠٨٧٧٧

البنك الوطنى للتنمية

تاريخ التأسيس : ٢٩ إبريل سنة ١٩٨٠
رأس المال : ٥٠ مليون جنيه
حصة بنك مصر : ٣ ملايين جنيه مصرى بنسبة ٦٪ من رأس المال
غرض البنك : ممارسة نشاط البنوك التجارية والاستثمار والأعمال بالعملات المصرية والأجنبية

العنوان : ١١ شارع صبرى أبو علم القاهرة
التليفون : ٩٧٢٣٨٤ – ٩٧٥٢٦٠

بنك مصر رومانيا

تاريخ التأسيس : ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥
رأس المال : ٥ ملايين دولار أمريكى
حصة بنك مصر : ٢.٥٥ مليون دولار أمريكى تسدد بالجنيه المصرى بنسبة ٥١٪ من رأس المال .
غرض البنك : ممارسة نشاط البنوك التجارية والاستثمارية بالعملات المصرية والأجنبية سواء فى مصر أو الخارج .
العنوان : ١٥ شارع أبو الفدا – الزمالك – القاهرة
التليفون : ٨٠٥٠٤٥

بنك التعمير والإسكان

تاريخ التأسيس : ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٩
رأس المال : ١٨ مليون جنيه مصرى
حصة بنك مصر : ١.٢٥٠ مليون جنيه بنسبة ٦.٩٤٪ من رأس المال
العنوان : ٩ ش طلعت حرب – القاهرة
تليفون : ٧٥٠٨٣٦

بنك قناة السويس

تاريخ التأسيس : ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧
رأس المال : ١٠ ملايين جنيه
حصة بنك مصر : ١.١ مليون جنيه مصرى بنسبة ١١٪ من رأس المال
غرض البنك : ممارسة نشاط البنوك التجارية بالعملات المصرية والأجنبية العنوان : ١١ شارع صبرى أبو علم – القاهرة
التليفون : ٩١٠٩٣٥ – ٩٧١٩٣٧

مشروعات النقل والخدمات

شركة مصر إدكو للنقل البحرى

تاريخ التأسيس : ٣ أغسطس سنة ١٩٧٧
رأس المال : مليونا جنيه مصرى
حصة بنك مصر : ١.٦ مليون جنيه مصرى بنسبة ٨٠٪ من رأس المال
غرض الشركة : شراء وتأجير وتشغيل السفن لنقل البضائع بين الموانى العالمية
العنوان : ٤٢ شارع عبد القادر رجب – رشدى – الإسكندرية
التليفون : ٤٧٥٩٩ الإسكندرية

مشروعات قطاع التجارة

الشركة الطبية العربية الدولية

تاريخ التأسيس : ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٨
رأس المال : ١٢ مليون دولار أمريكى
حصة بنك مصر : ١.٥ مليون دولار تسدد بالجنيه المصرى بنسبة ١٢.٥٪ من رأس المال
غرض الشركة : تملك وإدارة المصحات والمستشفيات ذات المستوى العالمى

العنوان المؤقت : شارع عبد الخالق ثروت (مبنى المصرف العربى الدولى)

شركة بور سعيد الحرة للتجارة والتنمية

تاريخ التأسيس : ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦
رأس المال : ٣ ملايين جنيه مصرى
حصة بنك مصر : ٣٠٠ ألف جنيه مصرى بنسبة ١٠٪ من رأس المال
غرض الشركة : القيام بالمشروعات المصرح بها طبقا لأحكام قانون ٤٣ لسنة ٧٤ فى الداخل والمناطق الحرة
العنوان : كابينة ١٩ شارع الشهيد عاطف السادات – بور سعيد
التليفون : ٤٥٢٦ بور سعيد

قطاع التنمية الزراعية والتصنيع الزراعى

شركة الإسماعيلية مصر للتنمية الزراعية

تاريخ التأسيس : ١٣ يونية سنة ١٩٧٧
رأس المال : ٤ ملايين جنيه
حصة بنك مصر : ٢.١٢٣.٠٠٠ جنيه بنسبة ٥٣٪ من رأس المال
غرض الشركة : استصلاح الأراضى فى محافظة الإسماعيلية واستزراعها
العنوان : وادى الملك – الإسماعيلية
التليفون : ١٤٢ التل الكبير

قطاع الكيماويات

شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية

تاريخ التأسيس : سنة ١٩٧٦
رأس المال : ٤٠ مليون جنيه مصرى
حصة بنك مصر : ٣ ملايين جنيه بنسبة ٧.٥٪ من رأس المال
غرض الشركة : صناعة جميع أنواع الأسمدة والمواد الكيماوية
العنوان : ٤٨ طريق الحرية الإسكندرية – ٥ شارع شريف الصغير – القاهرة
التليفون : ٢٤٨١٧ – ٣٩٩١١ الإسكندرية – ٧٥٤١٧٦ القاهرة

قطاع الغزل والنسيج

شركة مصر العامرية للألياف الصناعية

تاريخ التأسيس : عام ١٩٧٧
رأس المال : ١٦ مليون جنيه مصرى
حصة بنك مصر : ١٢.٧٨٠ مليون جنيه مصرى بنسبة ٧٩.٨٧٥٪ من رأس المال
غرض الشركة : إنتاج الخيوط والألياف الصناعية
العنوان : ١٣ شارع صلاح سالم الإسكندرية . ص . ب : ٥٤٦ الإسكندرية
التليفون : ٨٠٥٣١٩ ، ٣٨٤١٩ إسكندرية

شركة مصر العامرية للغزل والنسيج

تاريخ التأسيس : تحت التأسيس
رأس المال : ٧٠ مليون جنيه مصرى
غرض الشركة : إنتاج الغزل والأقمشة القطنية وغيرها والصباغة والتجهيز وصناعة الملابس الجاهزة